كيف تكتب خطة بحث للماجستير أو الدكتوراه

(مقومات خطة البحث)

تأليف
أ.د. خالد بن منصور الدريس
أستاذ السنة النبوية وعلومها
أستاذ مادة منهج البحث العلمي سابقاً
المشرف على الدراسات العليا سابقاً
رئيس لجنة مناقشة خطط طلاب وطالبات الدراسات العليا سابقاً
كلية التربية – قسم الثقافة الإسلامية
جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

مقومات خطة البحث

يتفق علماء المنهجية على أن خطة البحث ، وطريقة عرضها تقرر مصير البحث موافقة أو رفضاً من قبل المجالس العلمية في الجامعات ، وبناء على ذلك يصبح من أهم واجبات طالب الدراسات العليا أن يحرص كل الحرص على دقة صياغة خطة بحثه التي ينوي تقديمها ، وأن يحكم عناصرها بصورة تبرز أهمية البحث من جهة ، وكفاءة الباحث من جهة أخرى .

ومن المسلم به أن البحث من دون خطة سابقة مدروسة بدقة وعناية ، مضيعة للوقت ، وتبديد للجهد ؛ لأن إهمالها والبدء في كتابة البحث من دونها ، ربما يضطر الباحث إلى إعادة الكتابة بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد ، حيث يتبين عدم الترابط والتنسيق بين المباحث فيما بينها ، فيكون من الصعب إعادة تنظيم البحث كلية بعد كتابته .

إن خطة البحث تعني رسم صورة كاملة عنه ، وكل عنصر فيها يكمل جانباً من جوانب تلك الصورة ، إنها أشبه ما تكون بالتصميم الهندسي الذي يضعه المهندس المعماري لبناء منزل أو عمارة .

قد تكون الخطة موجزة وقد تكون مفصلة ، والثانية أهم وأدل ؛ لأنها تقتضي إلماما واسعا بالموضوع ومصادره الأساسية ومشكلاته وقضاياه ، فهي

بمثابة " مشروع بحث " ، ولكي يضع الباحث مثل هذه الخطة فيجب عليه أن يقرأ قراءة موسعة لكل ما يتصل بالموضوع للإلمام به من جوانبه المختلفة .

إن خطة البحث المفصلة المشتملة على الخطوات التفصيلية ، والقواعد والإجراءات التي سيلتزم بها الباحث أثناء عملية البحث ، هي بمثابة عقد يتم بين طالب الدراسات العليا والقسم الذي ينتمي إليه ، لذلك شددنا على ضرورة أن تكون الخطة مفصلة حتى تكون شروط العقد جلية وواضحة للطرفين ، ولكي يستطيع الطرف الثاني (مجلس القسم) التحقق من دقة الطرف الأول (الطالب) من حيث استيفاء شروط العقد (الخطة) حين يعين مجلس القسم لجنة مناقشة لذلك الطالب ، ومما لا ريب فيه أن الخطط المفصلة لها مزايا عدة من أهمها :

١ . التقليل من إمكانية إلزام الجهات المشرفة (لجنة المسار ، أو مجلس القسم ، أو مجلس الكلية) طالب الدراسات العليا بأشياء إضافية ، قد تكون غير عادلة .

٢ . التقليل من إمكانية التأويلات والتفسيرات التي تجعل الخطة خاضعة لهوى الباحث .

معايير الخطة الجيدة

١ . أن تكون الخطة مفصلة على المشكلة المراد دراستها ، بحيث لو أنك غيّرت عنوان الموضوع تشعر بنوع من النشاز بين مفردات الخطة والعنوان الجديد .

٢ . أن تعطي الخطة تصوراً واضحاً عما سيكون عليه البحث عقب التنفيذ ، ليس من حيث النتائج ولكن من حيث الترابط والاتساق في المضمون

والتقسيمات .

٣ . يمكن لشخص آخر تنفيذ الخطة دون أن تختلف النتائج العامة كثيراً

٤ . الوضوح والدقة في التعريف بمشكلة البحث وحدوده وأسئلته .

٥ . أن يتجلى فيها قدرة الطالب على الإقناع بجدوى بحثه .

٦ . التوثيق الدقيق للاقتباسات ، ولا بد أن يكون في الخطة شيء من ذلك .

٧ . أن تكتب بصورة مركزة بعيدة عن الحشو والاستطرادات ، وبأسلوب علمي واضح سالماً من الركاكة والغموض .

ولنبدأ الآن في مقومات خطة البحث والعناصر التي يجب أن تتضمنها مع شرح موجز لذلك :

أولاً : العنوان .

لابد للبحث من عنوان ، وعلى الباحث أن يراعي في عنوان بحثه الأمور التالية :

١ . أن يكون شاملاً لما يحتويه البحث ، مانعاً من دخول غيره فيه .

٢ . أن يكون واضحاً في مفرداته (المراد بالوضوح عند أهل الاختصاص وليس لعموم المثقفين) .

٣ . أن تتبين منه حدود الموضوع وأبعاده (مثل " إجماعات ابن عبد البر في العبادات " ، " موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين " ، " الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ")

٤ ـ ألا يكون في عباراته تكلف ، أو إثارة تشبه عناوين الصحف والمجلات والإعلانات التجارية ، بل على الباحث أن يتحرى العبارات ذات الطابع العلمي الهادئ الرصين المتعارف عليها في الدراسات العليا . (التكلف كالعناوين المسجوعة ، والمثيرة) .

٥ ـ أن يكون العنوان مختصراً ـ دون إخلال بالأمور المتقدمة ـ وتترك التفاصيل الدقيقة لفقرة حدود البحث .

ثانياً : التمهيد.

درج الباحثون في العلوم الشرعية في خطط بحوثهم أن يقدموا بمقدمة قصيرة ، يتوجه الحديث فيها عن أهمية الفقه في دين الله ، أو عن أهمية علم الحديث ، أو التفسير ، أو العقيدة ، بحسب تخصصهم ، ثم بعد ذلك تربط هذه المقدمة الموجزة جداً بعنوان البحث ، والهدف من هذا التمهيد هو تهيئة ذهنية القارئ لما سيأتي بعد ذلك .

ومن ذلك مثلاً ما ذكرته في خطة بحثي للدكتوراه فقد قلت بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله :

(أما بعد

فإن علم الحديث علم جليل ونفعه عظيم، به تُعرف أحوال المصطفى **صلى الله عليه وسلم**، وتُبنى عليه الأحكام، وتؤخذ منه معرفة الحلال والحرام، وهو المبين للقرآن الكريم، والموضح لمقاصده ومعانيه. كما قال تعالى:

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾

[النحل: ٤٤].

وقال تعالى:

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وأهم ما يجب على طالب هذا العلم الشريف هو معرفة القواعد والمعايير التي بها يميز الحديث المقبول من المردود.

قال الإمام داود بن علي الظاهري: (من لم يعرف حديث رسول الله **صلى الله عليه وسلم** بعد سماعه، ولم يميّز بين صحيحه وسقيمه، فليس بعالم) [١] .

وقال الإمام ابن دقيق العيد – موصياً طالب الحديث – : (ولتكن عنايته بالأولى فالأولى من علوم الحديث، ونحن نرى أن أهمها ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث) [٢] .

لذا توجهت همتي عند اختيار موضوع بحثي في مرحلة "الدكتوراه" إلى "الحديث الحسن" ،وذلك لأن هذا النوع من الحديث في حاجة مُلحة إلى جمع ما قيل فيه من آراء، مع التحرير والتدقيق لمسائله الكثيرة والمهمة .

وجعلتُ عنوان البحث: "آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره".

وفي الصفحات التالية بيان لأهمية البحث ونحو ذلك مما له علاقة بخطة البحث.)

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٤٥٠).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٤٠).

ثالثاً : التعريف بمشكلة البحث وحدوده (يفضل فصلها) .

نقصد بمشكلة البحث (موضوعه) ، واستعملنا لفظة مشكلة ؛ لأنها تعني الموضوع الذي لا يزال مشكلة قائمة تحتاج إلى البحث ، وقد يكون الموضوع عاماً مستهلكاً لا يحتاج إلى مزيد بحث ، ونحن لا نرّغب طلابنا في مثل تلك الموضوعات .

ويتم في هذه الفقرة من الخطة بيان ماهية المشكلة وأبعادها وحدودها ، بمعنى آخر شرح لعنوان البحث ، مع بيان المعالم الكبرى التي سيتطرق لها الباحث ، والمعالم التي سيتم استبعادها ، وبذلك يتم تحديد مشكلة البحث بصورة دقيقة ، تقطع الطريق على مناقشي الخطة أن يجدوا فيها ثغرات من حيث المراد من عنوان البحث وحدوده .

ويستحسن أن يبرز الباحث السبب الذي جعله يحصر بحثه في ذلك المجال دون غيره أو في مكان أو مدة زمنية دون غيرهما ، وذلك حتى لا يكون التحديد لمجرد رغبة الباحث .

ويلزم الباحث أن يحدد مراده من بعض المفردات في عنوان بحثه إن كانت تحتمل التأويل واختلاف الاجتهادات ، فمثلاً لفظة " الاختيارات " لم يتفق العلماء والباحثون على معنى دقيق محدد لمحتواها ، فلذا يكون لزاماً على الباحث أن يحدد مراده من هذه اللفظة ، ويبين لماذا لم يستعمل لفظة "ترجيحات " أو مثلاً عبارة " فقه الإمام .." ، وهل يصلح اطلاق لفظ الاختيارات في حق من لم يخرج عن مذهب إمامه في الفروع .

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن البحث إذا كان يتعلق بأحد العلماء غير

المشهورين ، فلا بد من ترجمة موجزة له توضح اسمه كاملاً ومولده ووفاته ومكانته عند العلماء .. الخ .

وإذا كان البحث يتعلق بكتاب محدد ، فلا بد من تحديد الطبعة التي سيعتمد عليها ، لما لذلك من أهمية كبرى ، فقد يكون هنالك أكثر من طبعة للكتاب بينها فروق (ككتاب فتح الباري للحافظ ابن رجب الحنبلي) ، وقد تكون طبعة الكتاب سقيمة جداً ، أو ناقصة ، فيصبح الاعتماد عليها غير ممكن ؛ لأن ذلك سيؤثر على النتائج ودقة الاستقراء والتتبع . ويلزم الباحث هنا أن يقدم كل البيانات المتوفرة لديه عن الكتاب مع عدم حجب المعلومات عن مناقشي الخطة لما في ذلك من الإخلال بمبدأ الأمانة العلمية .

ومما نلفت الأنظار إليه أننا تكلمنا عن كيفية تحديد العناوين في شروط اختيار الموضوع ، وذكرنا هناك أن التحديد يكون من حيث الزمان والمكان والمضمون .

رابعاً : <u>مصطلحات البحث</u> .

في كثير من الأحيان يظن الباحث أن بعض المصطلحات العلمية الواردة في عنوان بحثه أو خطته واضحة للقراء ، ولكن الذي يحدث يكون بخلاف ذلك ، لذا ننصح طلاب الدراسات العليا أن يحددوا المقصود من المصطلحات الواردة في خططهم ، فمثلاً مصطلح النسخ عند السلف أوسع مما هو لدى المتأخرين من علماء الأصول والتفسيير ، وكذلك مصطلح " الإرسال " عند ابن أبي حاتم في كتابه " المراسيل " أوسع مما لدى الإمام

الشافعي .

ويزاد الأمر إلحاحاً إذا علمنا أن خطط طلاب قسم الدراسات الإسلامية تعرض على مجلس كلية التربية المكون من رؤساء أقسام لا علاقة لها بالدراسات الشرعية ، فيكون شرح المصطلحات وتحديد معانيها مهماً جداً .

خامساً : أهمية البحث .

يجب أن يفترض الباحث هنا أن القاريء قد لا يتفق معه في أهمية دراسة المشكلة (الموضوع) على الرغم مما تقدم ، وهذا الافتراض يتطلب منه أن يبين في نقاط محددة أهمية الموضوع ، وجدوى دراسته ، ولو لزم الأمر ذكر بعض الشواهد والأمثلة التي من شأنها توضيح ذلك ، ويمكن أن يذكر الطالب مثلاً :

١ . الفائدة التطبيقية المرجوة من البحث ، ومن سيستفيد منه وكيفية الاستفادة .

٢ . الفائدة العلمية ، وتتمثل في بيان الجوانب التي يتميز بها هذا البحث عن الدراسات السابقة .

٣ . كشف القناع عن بعض التفسيرات الخاطئة .

٤ . حل بعض المشكلات العلمية .

وعلى سبيل المثال فقد ذكرت في خطة بحثي للدكتوراه " آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره " فيما يتعلق بأهمية البحث الآتي :

(تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

١- أن الحكم على الحديث "بالحُسن" أمر يكثر وجوده في الحكم

على الأحاديث قديماً وحديثاً، وبما أن "الحديث الحسن" بنوعيه من القسم المحتج به عند الجمهور، كان من المهم جداً معرفة تفاصيل صفات الحديث الحسن وشروطه عند المحدثين.

٢-لا يخلو كتاب في علم مصطلح الحديث من إفراد باب أو فصل لمسائل "الحديث الحسن" والملاحظ لكل دارس أن هذا النوع من أنواع الحديث تكثر في مباحثه الاعتراضات والمناقشات مما جعله في حاجة إلى التحرير والدقة.

٣-من أبرز الأمور الدالة على أهمية هذا البحث أن عدداً من كبار العلماء قديماً وحديثاً صرحوا بصعوبته وشدة غموضه، فقد قال الإمام الذهبي: (لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد فيوماً يصفه بالصحة ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه) [٣] .

كما قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: (إن الحديث الحسن لغيره – وكذا الحسن لذاته – من أدق علوم الحديث وأصعبها) [٤] .

ومن هنا يصبح من الأهمية بمكان تجلية الغامض وتخفيف الصعب.

٤-ومما يدل على أهمية هذا الموضوع، ويُظهر احتياجه للبحث الموسع الشامل أن المتخصص في علم الحديث قلما يجد مسألة لها علاقة بالحديث الحسن ليس فيها اختلاف، ومعظم هذه الاختلافات ذات أثر

([٣]) الموقظة للذهبي (ص٢٨).

([٤]) إرواء الغليل للألباني (٣/٣٦٣).

عملي في قبول الحديث أو رده.

٥-إن معرفة مذاهب أئمة الحديث وآرائهم في الحديث الحسن بالإضافة إلى النتائج التي سيتوصل إليها البحث أمر يهم كل الباحثين في علم الحديث وخاصة من يتصدى منهم للحكم على الأحاديث، وقد قال الإمام البيهقي مبيناً أهمية معرفة طالب العلم بمذاهب المحدثين في الأحاديث المختلف فيها:

(يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم، ويجتهدوا في معرفة معانيهم في القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها) [٥] .

وللمزيد حول كيفية كتابة أهمية البحث ينظر مقدمة كتابي " موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين " (ص ٨ . ٩) نشر مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .

سادساً : أسباب اختيار البحث .

يكتب الباحث هنا الدوافع التي أدت به لاختيار الموضوع ، ولكن من دون إسهاب وتوسع ، فيوضح مثلاً دوافعه الشخصية التي جعلته يهتم بهذا الموضوع ويختاره ، ومن الممكن أن يشير إلى ما يتوفر لديه من القدرات أو الخبرات أو الامكانات الخاصة التي تجعله أهلاً للقيام بالبحث المقترح (كأن يكون البحث يتعلق ببعض الانحرافات العقدية ، وللباحث رحلات دعوية واسعة في العالم الإسلامي ، أو أن الموضوع مثلاً يتعلق بوسائل الإثبات

---

(٥) مقدمة كتاب دلائل النبوة للبيهقي (٣٨/١)، وذكر الكلام نفسه في مقدمة كتابه معرفة السنن والآثار.

والباحث يعمل قاضياً ، ونحو ذلك) ، ومن المنطقي أن يذكر في أسباب الاختيار أن الموضوع جديد لم يسبق إليه أحد من حيث العموم أو من حيث بعض الجوانب ، إذا كان الموضوع كذلك .

ومما ينبغي التذكير به هنا أن كثيراً من طلاب الدراسات العليا إذا كتبوا أسباب اختيارهم للبحث يفعلون ذلك نقلاً عن غيرهم أو من باب تحصيل الحاصل ، ويمكن للقارئ أن يستشف شخصية الباحث ، بعد أن يقرأ تلك الأسباب ويكتشف أنها أسباب واهية أو مسروقة عن آخر ، وفي أحسن الأحوال تكون مقلدة ، ومن تلك الأسباب غير المقنعة قول بعضهم في أسباب اختياره ؛ لأنه يحب كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، أو لأنه متأثر بالعالم الفلاني (موضوع الدراسة) ، فهذه عبارات يشترك فيها عموم الناس ، وهي من قبيل العبارات الإنشائية .

سابعاً : الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة هي روح الخطة في نظر مجلس كلية التربية الذي يتبع له قسم الثقافة الإسلامية ، لذا لا بد من تشديد العناية بهذه الفقرة من خطة البحث ، وليعلم الطالب أن الغاية من الدراسات السابقة ليست النفي أي ليس المطلوب أن يخبرنا الطالب بأنه لم يجد أحداً بحث هذا الموضوع قبله ، وإنما المطلوب أن يقوم الطالب ببيان مدى اطلاعه على الدراسات الأكاديمية القريبة من موضوعها ، ومدى إسهام مشروع بحثه في سد ثغرة أو حل مشكلة أو تقديم .

ويذكر الباحث في هذه الفقرة ما كتب في موضوعه ، أو في جانب من

جوانبه من الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) ، والكتب والبحوث العلمية ، فيذكر عنوان البحث ، واسم الباحث ، ثم يعرض موجزاً مقتضباً له ، ويبين قدر الاشتراك معه ثم يذكر جوانب النقص والقصور فيه ، مع الحرص على عدم الطعن في الباحثين السابقين أو التقليل من جهودهم .

ومن المتفق عليه عند علماء المنهجية أن من أهم عناصر خطة البحث عنصر الدراسات السابقة ؛ لأنه يعكس أمانة الباحث واحترامه للتقاليد الجامعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجعل مسيرة الدراسات الجامعية متصلة الحلقات دون إهمال لجهود المتقدمين .

ومما يلزم الباحث عند عرضه للدراسات السابقة أن يبين نظراته النقدية الفاحصة في تلك الدراسات ، وذلك لكي يمكن لمناقشي الخطة أن يتعرفوا على مدى قدرة الباحث وإمكانيته في التوصل لنتائج مهمة لم تتوصل لها تلك الدراسات ، وتتجلى أهمية هذا العرض النقدي للدراسات السابقة في أمرين مهمين :

١ . تفادي تكرار البحوث .

٢ . إيجاد المبررات المقنعة لدراسة الموضوع الذي تم اختياره (وهنا يبرز تفوق الطالب وقدرته على الإقناع ببحثه وطريقة معالجته للمموضوع) .

مثال تطبيقي :

وقد تعرضت في خطتي لأطروحة الدكتوراه " آراء المحدثين في الحسن لذاته ولغيره " ، للدراسات السابقة ، فقلت :

(لم يبحث موضوع " آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره "

– في حدود علمي وعلم من استشرت من العلماء والباحثين – بحثاً شمولياً تحرر فيه الأقوال وتفصل فيه المسائل بالاعتماد على التتبع والاستقراء من جهة والتحليل العلمي الدقيق من جهة أخرى مع الموازنة بين الآراء والاجتهادات في كل مسألة من مسائله.

وقد وجدت ثلاثة من المعاصرين بحثوا بعض مسائل هذا الموضوع بحثاً جزئياً حيناً، وحيناً باقتضاب وإجمال، وهم:

الأول: الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في رسالته للدكتوراه التي تحمل عنوان "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" .

وقد بحث في رسالته هذه عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي، وهو ما يقابل في بحثي الباب الثاني.

والحقيقة أن بحث الأستاذ الدكتور نور الدين عتر عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي غير مستوعب لكل القضايا فهو مثلاً: لم يتعرض لمسألة حكم الأحاديث التي يحسنها الترمذي.

بالإضافة إلى أن بحثه يفتقر إلى استقراء الأحاديث التي حسنها الترمذي لمعرفة مدى دقة تعريفه للحديث الحسن وتطبيقه له في كتابه، وما هي الأحاديث التي لا يتوفر فيها شرط من شروط الحسن عنده؟

والذي أراه أن كل ترجيح في هذه المسألة لا يعتمد على الاستقراء والإحصاء الدقيق المفصل فلا يمكن التسليم به.

فرسالة الدكتور العتر تشترك مع بحثي في بعض مباحث الباب الثاني فقط ثم إن بحثه لا يزال يحتاج إلى تتميم وتكميل وهو ما أحاول القيام به – إن شاء الله – .

الثاني: الأستاذ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي كتب كتاباً سماه "تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن ، وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين" والكتاب رد على بعض المعاصرين.

وهذا الكتاب يتناول مسألة واحدة وهي هل استعمل السابقون للترمذي "الحسن" بمعناه الاصطلاحي أم أنهم كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف فقط؟ مع مناقشة لاستعمالات بعض المحدثين للفظ "الحسن" في أحكامهم على الأحاديث.

والحقيقة أن هذا الكتاب أجمع وأشمل ما صنف حتى الآن في هذه الجزئية إلا أنه بقيت عليه نصوص مهمة لم يذكرها كما أن هذا الكتاب مؤسس على أنه رد ونقض مما أدى إلى بعض النقص في الشمولية ودقة الاستنتاج.

الثالث: وهو الدكتور المرتضى الزين أحمد، كتب رسالته في الدكتوراة بعنوان : "مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة"، وكتابه هذا نشر سنة ١٤١٥هـ في مكتبة الرشد بالرياض.

والموضوع الأساس لهذه الرسالة كما قال كاتبها: (لم أر كتاباً في المكتبة الإسلامية يجمع أقوال الأئمة في بيان العواضد التي تتقوى بها الأحاديث الحسنة والضعيفة مع ذكر الأمثلة على كل عاضد، فاستعنت الله على القيام بهذا) [٦] .

فالرسالة بيان لأنواع الحديث الضعيف الصالح للترقية مع ذكر أمثلة لكل نوع من كتب التخريج ونحوها.

([٦]) مناهج المحدثين لمرتضى الزين أحمد (ص٩).

وبعض مباحث هذه الرسالة تشترك مع مباحث الباب الرابع في بحثي بصفة خاصة ولكن هناك بعض الفروق المهمة بيننا في منهج البحث وشموليته، وفي النقاط الآتية إيضاح لهذه الفروق:

١- تعرض للحديث الحسن لذاته بإيجاز فلم يذكر إلا أربعة مباحث فقط هي:

المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن.

المبحث الثاني : إطلاقات الحسن.

المبحث الثالث: الاحتجاج بالحسن.

المبحث الرابع: أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح.

وفي كل هذه المباحث الأربعة كان العرض يتسم بالإجمال وترك التفاصيل، وبمقارنة هذه المباحث بما كتبته يظهر مدى الاختلاف في الشمولية بين البحثين.

٢- توسع الدكتور المرتضى في تعريف أنواع الضعيف المنجبر والأمثلة على تقوية كل نوع، وقد أجاد في ذلك ولكنه أغفل قضايا مهمة جداً تتعلق بالجانب التأصيلي في هذا الموضوع، من ذلك أنه:

* لم يزد في مبحث شروط تقوية الحديث الضعيف على ما ذكر في كتب المصطلح.
* ولم يذكر الألفاظ المشابهة لمصطلح "الحسن لغيره" في المعنى والتي استعملها المحدثون، مثل قولهم: "له أصل" ، و "يشد بعضها بعضاً"، ونحو ذلك.
* ولم يتعرض لحجية "الحسن لغيره" في أحاديث الأحكام ، مع أهمية

هذه المسألة وخطورتها البالغة.

* ولم يتعرض بأي وجه من الوجوه إلى حكم بعض النقاد المتقدمين على بعض الأحاديث بقولهم: "لا يثبت في هذا الباب شيء" ونحو ذلك من العبارات، وهل يتعارض مثل هذا القول مع تقوية الحديث الضعيف؟

* ولم يتعرض من قريب أو بعيد إلى مسألة حكم الأئمة المتقدمين على السند بصورة منفردة دون النظر إلى شواهده، مع أن هذه القضية ذات ارتباط وثيق "بالحديث الحسن لغيره".

* ولم يتعرض بالبحث لمعنى قول بعض المحدثين: "كثرة الطرق للحديث الضعيف ربما زادت ضعفه" فضلاً عن النظر في تحليل هذا القول والتفتيش عن أسبابه.

* ولم يبين الاختلاف في الحكم على الأحاديث الضعيفة المتعددة الطرق بين عدد من العلماء القائلين بتقويتها. ولا يخفى أن دراسة مثل هذه الاختلافات فيها إثراء لجوانب البحث المختلفة.

٣- انطلق د. المرتضى في رسالته من أن تقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق قضية متفق عليها ولا خلاف فيها؛ ونقل عن الزركشي [٧] قوله: إن ابن حزم شذ فخالف في هذه المسألة، ولم يبحث عن براهينه وحجته التي دعته إلى مثل هذا الرأي. وهذا التصرف يثبت أن د. المرتضى نظر للمسألة على أنها محل اتفاق بين المحدثين.

ولا أوافق د. المرتضى فيما ذهب إليه، بل أرى أن هذه المسألة

---

(٧) مناهج المحدثين (ص٧٧).

خلافية كما سترى ذلك. فطريقة التناول لهذه المسألة مختلفة جداً بين بحثي وبحث د. المرتضى لاختلاف القاعدة التي ننطلق منها.

وبما تقدم يعلم أن تلك الأبحاث قد عرض كل واحد منها لجانب من جوانب موضوع بحثي ولكن مع عدم الاستيعاب ووجود اختلاف بيننا في المنهج وطريقة التناول، وليس هذا غضاً من جهود أولئك الباحثين ولا تنقصاً لأعمالهم، وأسأل المولى عز وجل أن يجزيهم خيراً على ما قدموا فلولا عمل السابق لما أضاف اللاحق.)

ثامناً : أهداف البحث .

تتضمن هذه الفقرة الإجابة المفصلة في نقاط لسؤال الباحث لنفسه (ماذا أريد أن أبحث في هذا الموضوع ؟) كما أن الباحث يعرض في الأهداف إلى ما يسعى البحث إلى تحقيقه ، كبيان الحكم الشرعي في قضية معاصرة ، أو جمع و حصر ما تفرق في المصادر عن موضوع مخصوص ، ومن الممكن أن يذكر في الأهداف البحث عن إجابات لأسئلة البحث الواردة في الفقرة التالية .

وقد ذكرت في خطة بحثي لرسالة الماجستير أهداف البحث ، فكانت كالآتي :

(يهدف هذا البحث إلى أمور :

١ . تحديد معالم مسألة اشتراط اللقاء في السند المعنعن عند الإمام البخاري بدقة .

٢ . معرفة حدود المسألة الآنفة عن الإمام مسلم بدقة .

٣ . استخلاص أقوم الآراء وأرجحها عند الحكم على السند المعنعن السالم من التدليس والانقطاع).

تاسعاً : أسئلة البحث (أهم المشكلات) .

تتضمن هذه الفقرة ذكر أهم مشكلات البحث ، ولكن على صيغة أسئلة مثال ذلك ، لو كانت مشكلة البحث الأساسية **" هل اختلف مذهب الشافعي القديم كثيراً عن مذهبه الجديد ؟ "** ، فمن أهم المشكلات التفصيلية المتفرعة عن المشكلة الأم ، التي يمكن صياغتها على صورة أسئلة :

كم عدد المسائل التي اختلف فيها قول الشافعي في مذهبيه القديم والجديد على وجه الدقة ؟

لماذا غيّر الشافعي مذهبه ؟ بمعنى آخر ما أسباب اختلاف مذهبه في تلك المسائل ؟

هل أثرت البيئة المصرية على الشافعي ، وكانت السبب في اختلاف مذهبه الجديد ؟

هل توجد بعض المسائل التي اختلف فيها مذهب الشافعي بسبب ظهور دليل لم يبلغه قديماً ؟

هل توجد بعض المسائل التي اختلف فيها مذهب الشافعي بسبب اختلاف العرف من بلد إلى آخر ؟

ولو كانت مشكلة البحث الأساسية **" هل ابن معين من**

المتشـددين فـي الجـرح والتعـديل ؟ " ، فمـن أهـم المشـكلات التفصيلية المتفرعة عن هذه المشكلة ، التي يمكن صياغتها على صورة أسئلة :

ما الوسيلة التي يعرف بها التشدد والتساهل في الجرح والتعديل ؟ بمعنى آخر ما المعيار الذي يتم على أساسه تحديد أحد النقاد بأنه متساهل ، والآخر بأنه متشدد ؟

هـل فكـرة تقسـيم النقـاد إلى متشـددين ومعتـدلين ومتسـاهلين ضـرورية ، أم يمكن الاستغناء عنها ؟

هل الأدلة التي احتج بها من قال بتشدد ابن معين خالية من نقاط الضعف ؟

هل يمكن تخصيص تلك الأدلة على حالات محددة ؟

هـل الشـواهد الـتي سـاقها الشـيخ المعلمـي عـن تسـاهل ابـن معـين في اطـلاق لقب " الثقة " خالية من نقاط الضعف ؟

لو أجرينا مقارنة بين أبي حاتم الرازي ـ وهو من أشهر علماء الجرح والتعديل المعروفين بالتشدد ـ وابن معين ؛ لنرى مدى ما بينهما من اتفاق واختلاف ، هل ستكون مخالفة ابن معين مع أبي حاتم أغلبها في التوثيق أم في التضعيف ؟

ولـو كانـت مشـكلة البحـث الأساسـية **" نشـأة الإرجـاء "** ، فمـن أهـم المشـكلات التفصـيلية المتعلقـة بهـذا الموضـوع ، الـتي يمكـن صـياغتها علـى صورة أسئلة :

هل الأرجاء نوع واحد ؟

ما الفرق بين إرجاء الحسن بن محمد الحنفية وإرجاء الفقهاء ، هل يوجد اتفاق بينهما ولو من بعيد ؟

هل صحيح أن سبب نسبة بعض العلماء للإرجاء يرجع إلى أنه كان يقول أهل الكبائر من الأمة تحت رجاء الله ، ولا نقول بقول الخوارج ؟ وماذا ينبني على صحة هذا القول ؟

من الفرضيات المنقولة عن سبب نشأة الأرجاء ، قول قتادة : إن الإرجاء حدث بعد هزيمة ابن الأشعث ؟ فمن هو ابن الأشعث وما قصته ؟

إذا كان الأمر كذلك ، فما وجه العلاقة بين عقيدة المرجئة والنفسية الانهزامية ؟

كيف نوفق بين قول قتادة السابق وما عُرف عن بعض مشاهير المرجئة أنهم يرون الخروج على الأئمة ؟

ذكر أن أول من تكلم بالإرجاء ذر بن عبد الله المرهبي ، وقيل : الحسن بن محمد بن الحنفية ، وقيل حماد بن أبي سليمان ، وقيل : عمر بن قيس الماصر ، فما هي أبرز سمات هؤلاء من حيث الأفكار والسلوك والنفسية ، وهل شاركوا مع ابن الأشعث ؟

ما أوجه الاتفاق بين أسباب نشأة الإرجاء قديماً ، وأسباب عودة آراء المرجئة في هذه السنوات الأخيرة ؟

(تنبيـه) : من أعظم الأخطاء أن تذكر في أسئلة البحث أو في خطة البحث كلها أي شيء يتعلق بالنتائج أو بحقائق ستسعى في بحثك لتأكيدها وتقريرها ، إلا أن يكون البحث يقوم على رد دعاوى المنحرفين عن الإسلام

ونحو ذلك .

عاشراً : منهج البحث .

لم يحصل اتفاق بين أساتذة الشريعة في الدراسات العليا باختلاف تخصصاتهم على منهج محدد يمكن ذكره في خطة البحث ، إلا أن الملاحظ في كثير من البحوث الشرعية أنه يناسبها المنهج الاستقرائي ـ الاستنباطي ، ويمكن تسميته أيضاً بالمنهج الاستقرائي ـ الاستنتاجي . (للأهمية ينظر كلام الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في كتابيه "كتابة البحث العلمي صياغة جديدة " ص ٦٤ ـ ٦٩ ، و" منهج البحث في الفقه الإسلامي " ص ١٥ ـ ١٧ .)

الحادي عشر : إجراءات البحث .

في كثير من البحوث تكون هناك إجراءات معينة سيتخذها الطالب ؛ لكي ينجز بحثه هي أشبه ما تكون بالخطوات المهمة التي على ضوئها سيقوم بجمع المعلومات وعرضها ، ومثال على ذلك ، ما ذكرته في خطة أطروحتي للدكتوراه :

١- سأقوم إن شاء الله بالرجوع إلى كتب علم مصطلح الحديث المعتمدة في كل قضية من قضايا البحث مع المناقشة والنقد .

٢-سأعرض في كل مسألة لآراء المحدثين فيها مع بيان الحجج والترجيح، ولن أعتمد على كتب المصطلح فقط ، بل سأبذل وسعي لأستمد من كتب علم الرجال، والعلل، والتخريج ماله صلة بالموضوع.

٣-سأقوم باستقراء لاستعمالات المحدثين لكلمة "الحسن" وخاصة

من كان منهم قبل الترمذي مع الدراسة التحليلية للنصوص .

٤- سأقوم بدراسة للأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله: "حسن" والتي يقول فيها "حسن غريب" ، وذلك لتحديد مدى دقة تطابق تعريفه للحسن مع أحكامه التطبيقية، وسأعتمد على مخطوطة من رواية الكروخي في استخراج تلك الأحكام ، وذلك لأنها أقدم رواية كاملة وصلت إلينا في حدود علمي .

٥- سأعتني بضبط الآيات القرآنية بالشكل ، وكذلك الألفاظ النبوية المشكلة .

٦- سأعتني بضبط ما يشتبه من الأسماء والكنى والألقاب والبلدان .

٧- سأقوم إن شاء الله بتعريف للأعلام غير المشهورين .

٨- سأقوم إن شاء الله بشرح للألفاظ الغريبة ، والمصطلحات النادرة (.

ويذكر كثير من الطلاب في إجراءات البحث الطريقة التي سيتبعونها في بعض الأمور ، مثل :

* طريقة تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية مع العزو للمجلد والصفحة ورقم الحديث واسم الكتاب والباب ، وكيف ستعامل مع الحكم على الأحاديث ؟ ، وإذا كان الحديث في الصحيحين هل سيقتصر عليهما أم لا ؟ .

* التعريف بالبلدان والمواضع .

* التعريف بالفرق والمدارس الفكرية .

* بعض الطلاب يحدد بدقة طريقته في عرض المسائل ، من ذلك مثلاً ما قاله ناصر الميمان في رسالته للماجستير بعنوان " القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة " حيث قال : (شرح القواعد والضوابط من خلال عناصر ثلاث :

الأول : معنى القاعدة

الثاني : أدلة القاعدة

الثالث : فروع القاعدة) [أنصح طلاب الفقه بالاطلاع على هذه الرسالة ؛ لقوتها ، وهي من منشورات جامعة أم القرى]

* بعض البحوث تكون معتمدة على كتاب واحد ، فهنا يلزم الباحث أن يحدد الطبعة التي سيعتمد عليها مبيناً سبب ذلك بإيجاز .

* وضع فهارس شاملة .

(*ينصح قسم الثقافة الإسلامية طلابها بعدم الإسهاب في المسلمات البحثية التي أصبحت مستقرة بحكم العرف ، كالعزو للمراجع ، ووضع النقول بين هلالين ، واستعمال علامات الترقيم ، ونحو ذلك*) .

الثاني عشر : تصور مبدئي لأبواب البحث وفصوله .

هذه الفقرة تعد روح الخطة ، ولذا تكتفي بعض الجامعات من خطة البحث بكتابة الطالب لأبوابه وفصوله .

يقول أحد أساتذة المنهجية : (إن أهم ما تستوجبه الخطة تقسيم الموضوع وتجزئته ؛ لكي يمكن توزيع المادة المجهزة والأفكار المنبثقة عنها على هذه الأجزاء بحيث يستوعب الموضوع ، ويستوفي كلاً في مكانه المناسب ،

وأن يرتبط بما قبله وما بعده ارتباطاً متماسكاً ، فيتألف من مجموع الأجزاء كيان كامل حي يشد بعضه بعضاً ، وكل شيء فيه يقود إلى النتيجة . إن التجزئة لا تعني " التقطيع " وإنما تعني لم الأبعاد ، وإثبات الوحدة .

إننا نجزيء العمل من أجل تسهيل العمل ، ولكننا لا نجعل التجزئة غاية ، وإنما هي أجزاء ضمن وحدة .. ليس المهم هو التقسيم وحده ، فهذا سهل جداً ، وإنما المهم ما يعنيه التقسيم وما يتصل منه بطبيعة بحثك ، وما يومىء إليه من روح ويشير إليه من تفصيلات خاصة به)

وعادة ما يقسم البحث إلى أبواب بحسب كبره ، وفي الباب الواحد فصول ، وفي الفصل مباحث ، وفي المباحث مطالب .. وهكذا

ومن الأمور التي ينبغي مراعاتها عند التبويب :

١ . لابد من الترابط بين عنوان الموضوع وأبوابه ، وبين أبوابه وفصوله ، وهكذا حتى يظهر أن البحث كتلة واحدة مترابطة الأجزاء ، ولو غيّرت موقع باب أو فصل شعرت بالاضطراب وعدم التناسق والانسجام ؛ ولهذا ينبغي على الباحث أن يسأل نفسه عند وضع الأبواب والفصول والمباحث : لماذا أضع هذا الباب أو الفصل هنا ؟ وما وجه العلاقة بين هذا الفصل وعنوان الباب ؟ وهكذا .

٢ . يراعى في ترتيب الأبواب والفصول والمباحث أن تكون على أساس التسلسل العقلي ، أو الناحية الزمنية ، أو بحسب الأهمية ونحو ذلك

٣ . ينبغي أن تكون عناوين الأبواب والفصول والمباحث شاملة لما تحتويه ، مانعة من دخول غيرها فيها .

٤ . يراعى في العناوين أن تكون واضحة في دلالتها على المراد منها .

٥ . يراعى في العناوين أن تكون قصيرة بقدر الإمكان .

٦ . لابد لكل باب وفصل ومبحث من عنوان ، و يخطيء من يضع باباً بدون عنوان ويكتفي بقوله مثلاً الباب الأول فقط .

٧ . لا يوجد عدد محدد للأبواب والفصول متفق عليه ، ويرجع ذلك لطبيعة موضوع البحث وحجم المشكلات التي يتعرض إليها ، وهذا مختلف من بحث إلى آخر .

٨ . كثرة التفريعات قد تشتت القاريء ، لذا ننصح الطلاب بأن تكون تقسيماتهم للأبواب والفصول وغيرها بقدر الحاجة وأن تكون واضحة وميسرة ، حتى يتسنى للقاريء الاستيعاب بيسر وشمولية .

٩ . يرى بعض علماء المنهجية أنه لا يشترط تساوي أحجام الفصول بمعنى يمكن لفصل أن يكون ١٠٠ صفحة وفصل ١٠ صفحات ، ولكن يذهب علماء آخرون إلى أن هذا التفاوت يعد عيباً منهجياً يقدح في البحث ويدل على سوء توزيع الخطة ، ويرون أن المسألة ليست مسألة حجم فقط ، ولكن الحجم يعني التناسب في المعاني التي تقوم عليها وحدات البحث .

ونحن نرى أن على الطالب قدر طاقته مراعاة التناسب في الحجم ، ولكن في كثير من الأحيان يُجابه بفصل تقتضي طبيعته وحجم المعلومات الواردة فيه أن يُخل بهذا التناسب ؛ لأن الفيصل في ذلك أن التقسيم وسيلة وليس غاية ، فإذا كان التقسيم لمجرد التناسب في الحجم ، فإنه يؤدي إلى الضرر وإلى خلاف الغاية التي وجد من أجلها .

وننصح الطلاب حين يبدءون في كتابة أبواب بحثهم وفصوله أن يطلعوا

على رسائل ماجستير ودكتوراه عديدة ؛ ليستفيدوا من هيكلة الأبواب والفصول فيها ، على أن تكون تلك الرسائل في تخصصهم ، وتكون من الرسائل الجيدة الحائزة على التقدير والإعجاب والثناء ، وأن تكون في موضوعات قريبة من موضوعهم حتى تكون الخطوط العريضة متقاربة ويتحقق النفع في الاسترشاد وليس التقليد ، فإن لكل موضوع طبيعته الخاصة .

الثالث عشر : المراجع .

على الطالب أن يذكر في آخر خطته أهم المصادر التي رجع إليها ، وعثر فيها على المادة العلمية التي ساهمت في إعداد الخطة ، وذلك ليدلل على وفرة المعلومات التي سيبني بحثه عليها ، ولن تكون القائمة كاملة ، لكنها تكفي لتكوين الانطباعات الأولى لدى القسم المختص ومجلس الكلية .

ألقيت هذه الأوراق على طلاب مادة منهج البحث في الماجستير سنة

١٤٢٢هـ

كتبها

أ.د / **خالد بن منصور بن عبد الله الدريس**

أستاذ السنة النبوية وعلومها

رئيس لجنة مناقشة خطط طلاب وطالبات الدراسات العليا سابقاً

المشرف على الدراسات العليا سابقاً

أستاذ مادة المنهج العلمي سابقاً

في قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية

جامعة الملك سعود